



التاريخ: ٢٠١٥/١٠/١٤
الرقم: ٢٩٤ / ١٠ / ٢٠١٥

تجسيماً للرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة:
مملكة البحرين حققت منجزات ملموسة في رعاية المعاقين والقضاء على الفقر حتى تبوأ مستويات عالية في
مؤشرات التنمية البشرية

مقال بقلم: السيد جميل بن محمد علي حميدان - وزير العمل والتنمية الاجتماعية

❖ بمناسبة اليوم العالمي للعصا البيضاء للمكفوفين 15 أكتوبر ٢٠١٥، و اليوم العالمي للحد من الفقر
١٧ أكتوبر ٢٠١٥

تحتفل مملكة البحرين، مع دول العالم قاطبة، باليوم العالمي للعصا البيضاء للمكفوفين، الذي يوافق ١٥ أكتوبر، وكذلك باليوم العالمي للحد من الفقر الذي يصادف ١٧ أكتوبر من كل عام، و هما مناسبتان عزيزتان على قلوبنا جميعاً، و فرصة ثمينة لتأكيد قيم التكافل و التعاضد الاجتماعي، التي يدعوا اليها ديننا الاسلامي الحنيف، و يوليها دستور مملكة البحرين و التشريعات الوطنية اهتماماً خاصاً، هذا فضلاً عن الالتزام بالعهد و الاتفاقيات الدولية التي تعكس رغبة و حرص حكومات و شعوب العالم على ايلاء هذه الفئات الاجتماعية ما تستحقه من عناية و رعاية.

ان مملكة البحرين، و في ضوء الرؤية الثاقبة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، و التوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، و المؤازرة الدائمة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظهم الله و رعاهم، تحرص دائماً على توفير كافة أشكال المساندة و الخدمات للفئات الاجتماعية التي

تعاين من الإعاقة بمختلف أنواعها، هذا إضافة إلى تقديم أعلى درجات و أوجه الدعم المالي و الفني للأفراد و الأسر الذين يعانون من الفقر او عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم المعيشية على النحو الكافي.

ففيما يخص اليوم العالمي للعصا البيضاء للمكفوفين، فقد سبق و أن أعلن الاتحاد الدولي للمكفوفين، التابع لهيئة الأمم المتحدة، الخامس عشر من أكتوبر يوماً عالمياً وذلك لما للعصا البيضاء من أهمية قصوى للكفيف حيث تجعله يعتمد، بعد الله سبحانه و تعالى، على نفسه في تسيير الكثير من أموره. وهذا الاعتماد على النفس يتيح له الاستمتاع بكل مظاهر الخير والخدمات والحياة كالمبصرين، فضلاً عن أنه أهم مدخل لتمكين الكفيف من الإسهام كغيره من المبصرين ليكون عضواً فاعلاً، بما منحه الله عز وجل من قدرات و مواهب و عزيمة، في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها المملكة في عهد الإصلاح الشامل تحت قيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، رعاه الله.

و في إطار الاهتمام الخاص الذي توليه مملكة البحرين بقضايا الإعاقة، تحرص وزارة العمل و التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، و من خلال برنامج منح التأهيل الأكاديمي والمراكز الخاصة والربحية العاملة في مجال الإعاقة، على ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم كاملة في التعليم والتدريب والتشغيل فضلاً عن تعديل البيئة المحيطة بهم وفقاً لقدراتهم واحتياجاتهم.

وبالرغم من أن نسبة المعاقين بين سكان البحرين منخفضة جداً و لا تتجاوز ١ %، إلا أن مملكة البحرين من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٧، حيث أعقب ذلك صدور القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما جعل المؤسسات المعنية في المملكة تولي مزيداً من الاهتمام بهذه الشريحة، و لتثمر الجهود المبذولة في هذا المجال عن إنشاء مجمع الإعاقة الشامل.

و في هذا السياق، تترجم مبادرة "حاسوب لكل كفيف" توجيهات القيادة الرشيدة الحريصة على توفير كافة سبل الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئات إعاقاتهم من أجل تمكينهم علمياً وعملياً في مختلف المجالات. و انه تجسيداَ للمسؤولية الوطنية تجاه هذه الفئة فقد تم البدء في صرف مكافآت شهرية لهم بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٠٣-١٨٠٧) م ٢٠٠٤م ليستفيد منها ١١٠٧ أفراد من المعاقين بصرياً خلال العام الحالي. كما حضي المعاقون بصرياَ بفرص الالتحاق بالدراسة في (٢٤) مدرسة حكومية بمختلف المراحل التعليمية وتوفير الإمكانات والوسائل الكفيلة بتعليمهم تعليماً يناسب أوضاعهم، وذلك تجسيداَ لما جاء في دستور مملكة البحرين من أن التعليم حق للجميع.

هذا من جانب، و من جانب آخر، يمثل الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفقر، في السابع عشر من أكتوبر، جهداً إنسانياً سامياً و حركة اجتماعية عالمية تهدف إلى تأمين نوعية أفضل لحياة جزء كبير من البشر ممن يعانون من وطأة الفقر و الحرمان في بقاع عديدة من العالم، كما تعتبر هذه المناسبة احد أبرز مظاهر التضامن والعطاء الانساني في سبيل ارساء القيم الانسانية المشتركة والعمل على بناء مجتمعات خالية من الفقر و العوز و الحاجة.

ان مملكة البحرين، و هي تجسد على أرض الواقع، الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة، كانت و ستظل سباقاً الى تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة الى تأمين الرخاء والرفاه لأبناء هذا الوطن الغالي، بما في ذلك القضاء على آفة الفقر. و بهذه المناسبة، تؤكد وزارة العمل و التنمية الاجتماعية ان الشراكة المجتمعية الحقيقية مع منظمات المجتمع المدني عنصر اساسيا في تحقيق أفضل مستويات النجاح في تنفيذ المشروعات التي من شأنها إخراج الأسر محدودة الدخل من العوز والحاجة إلى الإنتاجية والاعتماد على الذات.

ان تحقيق المطلب العالمي الخاص الهادف الى خفض معدل الفقر المدقع، بحلول العام ٢٠٣٠، و كذلك القضاء على الفقر بشكل كامل، لن يتم إلا عبر إطار بيئي واجتماعي واقتصادي مستدام. و في هذا الشأن، من الجدير أن أشير الى انه بفضل السياسة الاجتماعية التي تنتهجها مملكة

البحرين، و التي جعلتها تتبوأ المراكز الاولى في مؤشرات التنمية البشرية بين الدول العربية، فلا وجود لفقر مدقع في المملكة، وذلك بحسب تعريفات المنظمات الدولية، بل ان هناك فقر نسبي و محدود، خاصة و ان المملكة من الدول التي تتميز بشبكة حماية اجتماعية قوية، تقدم من خلالها خدمات دعم السلع و برامج المساعدات الاجتماعية للأفراد والأسر المحتاجة. و حسب احصائية شهر اغسطس من العام الحالي و المستندة إلى اللوائح والانظمة المعمول بها في وزارة العمل و التنمية الاجتماعية، تستفيد من الضمان الاجتماعي الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها والبالغ عددها ١٥٢٢٥ أسرة، كما يستفيد من مخصص الاعاقة ١٠٠٩١ ر. معاقا، هذا فضلا عن ان الوزارة تقدم المساعدات الاجتماعية ضمن خدمة الدعم لعدد ١١٦٦٠٤ أسر.

و اضافة الى ذلك، وفرت مملكة البحرين سلسلة من أوجه الدعم و المساندة الأخرى المتمثلة في دعم السلع و الخدمات، و منها تحمل جزء من كلفة الكهرباء و الماء و الوقود، و منح علاوة السكن و علاوة الغلاء، و اعانات و تعويضات التأمين ضد التعطل، فضلا عن دعم الأيتام و الأرامل، و غيرها من أوجه الدعم و الرعاية التي تتميز بها المملكة بشكل واضح و جلي في ظل المشروع الاصلاحى المبارك لصاحب الجلالة الملك المفدى، حفظه الله و رعااه.

و في اطار حرصها على ضمان توفر المستوى المعيشي اللائق للمواطنين و بما يتماشى مع المعايير المعتمدة عالميا، فقد أولت مملكة البحرين موضوع مكافحة الفقر اهتماما بالغا و أكدت على ضرورة وضع خطط واستراتيجيات لمكافحة الفقر تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية، و ابرمت العديد من اتفاقيات التعاون لتنفيذ مشروع طموح يستهدف تدعيم شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة، كما حظي المشروع الوطني لدعم و تنمية الأسر المنتجة برعاية خاصة من قبل الحكومة الرشيدة، من أجل إحداث تغيير نوعي وكمي في أنشطة الأسر المنتجة البحرينية، من خلال قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن مشروع المنزل المنتج، فضلا عن تطوير منظومة من الخدمات والدعم بدءا بالتدريب المتخصص وتوفير الخدمات الاستشارية، الى إتاحة

التمويل متناهي الصغر من بنك الأسرة، الذي يعتبر تجربة مصرفية رائدة ومميزة في المملكة، حيث استفادت ٢١٠ أسر من برنامج خطوة للمشروعات المنزلية خلال النصف الاول من العام الحالي.

ويتوازي كل هذا مع استراتيجية مملكة البحرين التنموية المرتكزة على تحسين مستوى حياة الفرد، وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والإسكان، ووضع السياسات الكفيلة بالنهوض بالمجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وهو أبلغ تفسير لمنح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله و رعاه، جائزة الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الأمم المتحدة العام ٢٠١٠ .

أخيراً، وأكد مجدداً بأننا في مملكة البحرين، و في اطار الشراكة المجتمعية الفاعلة، سنظل نعمل بكل جدية و اهتمام لتقديم المزيد من برامج و خدمات التعليم والتأهيل والتدريب لجميع فئات المعاقين، الى جانب كافة أنواع الدعم و المساندة الهادفة الى رفع المستوى المعيشي للمواطنين، و ذلك لتمكين الجميع من المساهمة و المشاركة في مسيرة التنمية و التقدم التي تنعم بها المملكة في هذا العهد الزاهر.